شخصيات سياسية وبرلمانية تتحدث لـ (14 أكتوبر) عن مؤتمر المانحين:

نتطلع أن تستفيد بلادنا من النتائج الإيجابية ولدينا الإمكانيات في التنفيذ الجيد

أثمرت النتائج التي خرج بها مؤتمر المانحين بالعاصمة البريطانية لندن دعماً مالياً يمكن أن يسهم في تعزيز التنمية الشاملة ويغطي الفجوة التمويلية للموارد المحلية في الاقتصاد اليمني.. كما أن المؤتمر شكل نقلة نوعية في علاقات الشراكة بين اليمن والدول المانحة. ..وحول نتائج هذا المؤتمر ومصداقية القيادة السياسية بزعامة فخامة الاخ/علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في توجهاتها التنموية والمستقبلية،التقت الصحيفة عدداً من الشخصيات السياسية والبرلمانية لمعرفة رؤاهم ووجهات نظرهم حول خطوات مابعد مؤتمر المانحين.
وفيما يلي أبرز ماجاء في احاديثهم :-

لقاءات/ياسر شمسان/محمود دهمس

لدينا ثروات وإمكانيات

اول المتحدثين للصحيفة حول هذا الموضوع كان الاخ/شوقي القاضي/عضو مجلس النواب- عضو لجنة الحريات وحقوق الإنسان- رئيس المنظمة اليمنية لتنمية المجتمع قال : «بالنسبة لمؤتمر المانحين اولاً لي تعليق على مسألة ان تربط الحكومة موضوع المصروفات وان تبدأ باستغلال وإستخراج الثروات والايرادات، نحن بلد لااستطيع ان اصدق اننا بلد فقير بقدر ان هناك عدم إجادة لاستخراج الثروات والموارد، ايضاً هناك شيء من التصرف غير المحمود في مسألة النفقات».وأكد القاضي على اهمية ان تعتمد بلادنا على نفسها في موضوع الايرادات ولامانع ان تحتاج لغيرها، لكن بعدما تستنفذ كل جهودها في معرفة مالدينا من ثروات وإمكانات.. وشدد على ان تعمل الحكومة اليمنية سواء اقرت ان تكون هناك لجنة مشرفة من قبل الدول المانحة للمصروفات أولم تُقر أوسلمت للحكومة..أنا اتمنى من الحكومة ان تعتبر هذه فرصة ذهبية وجدت لكي تستطيع ان تستفيد من خلال هذه القروض والمنح التي ستصل ان تستنفذها في المقام الاول في إيجاد بنية تحتية قوية، هذه البنية تستطيع من خلالها ان تستجلب الايدي العاملة ..مؤكداً ان ذلك ماينبغي ان تقوم عليه اليمن في يمن جديد سيكون افضل إن شاء الله.

حقق الاهداف المرجوة

كما تحدث الاخ/سنان عبد الولي العجي/عضو مجلس النواب تحدث في نفس الموضوع:بالنسبة لمؤتمر المانحين لدعم التنمية للجمهورية اليمنية فإنه كان ناجحاً وقد حقق الاهداف المرجوة منه لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية في اليمن، وتم اعتماد مبلغ يصل إلى اربعة مليارات وسبعمائة مليون دولار..وهذا في إعتقادي سيكون لو استثمر في تنفيذ ماتضمنه البرنامج الاستثماري في الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م والتي تضمنت العديد من المشاريع ذات الجدوى الاقتصاديةوالاجتماعية والتي ستنعكس عملية تنفيذها على واقع التنمية في اليمن.. مشيراً إلى ان ماينبغي التركيز عليه هو دعم مشاريع البنى التحتية لاسيما في مجال المياه والطرق والتعليم والكهرباء بإعتباره ركيزة اساسية وما تتطلبه عملية الاستثمار وهو من اهم المشاريع الاستراتيجية التي تخدم المواطن اليمني.. موضحاً في ختام حديثه للصحيفة ضرورة إعداد مشاريع القوانين التي تحتاجها هذه المشاريع الاستراتيجية، ومن ثم مايتصل بالدور الرقابي وعلى سير تنفيذ ما منحت هذه المبالغ من اجله والمتابعة الجادة لما تضمنه برنامج فخامة الاخ/الرئيس الانتخابي.

مسؤولية كبيرة

الاخ/عبدالله مثنى وزير المواصلات (الاسبق)قال من جانبه حول الموضوع :"الحقيقة مؤتمر المانحين بلندن يحتل اهمية خاصة في إطار العلاقات الخليجية ومع المانحين، وهو بداية لتأطير هذه العلاقات بشكل يسمح لها بأن تنمو لتحقيق تكامل إقليمي وشراكة دولية فعالة واظننا امام المحك نحن في اليمن، إذ يضع المؤتمر علينا مسؤولية ان نعد كافة متطلبات إستيعاب المساعدات والقروض وإستغلالها في الوقت المناسب لكي تتمكن الاسرة الخليجية والمجتمع الدولي من مواصلة دعمه للجهود اليمنية لتحقيق تنمية ناهضة.. مشيراً إلى ان الوصول إلى شكل من الآلية المشتركة بين اليمن والمانحين من شأنه ان يعطي للدراسات التي ستعد إهتماماً اكثر وقبولاً بحيث تنتقل بعدها إلى حيز التطبيق، مؤكداً بأن إختصار الجهود يمكن ان يبذلها الجانب اليمني ثم يقوم الشركاء المانحون من فحصها مرة اخرى..أما إذا سألتني عن الاولويات فأنا وجهت رسالة إلى المؤتمر وركزت فيها على اهمية تطوير ميناء عدن وأ٠ظن ان ميناء عدن كما وجهته في تلك الرسالة يصلح لان يكون مشروع الازدهار اليمني وللتكامل الاقليمي والشراكة الدولية، ويستحق الميناء أن يخصص له جزء من تلك المبالغ التي اعلن عنها كقروض أو مساعدات لكي تسجل بأسم مساهمات الدولة والمانحين لتطور البنية التحتية لميناء عدن لكي يمضي إلى الامام باستعادة مكانته التاريخية كموقع متقدم بين موانىء العالم واظن انه لازال يحتل هذه الاهمية، واضاف يقول:لايمكن ترك الاستثمار في ميناء عدن للشركات الخارجية وحدها،إذ ان ذلك ممكن ولكنه من زاوية استفادة الدولة نشاط الميناء أو يمكن للدولة ان تكون شريكاً اساسياً ومساهماً بعملية تطوير ميناء عدن.

الرئيس جعل التنمية همه

الاخ/عبد الكريم جذبان/عضو مجلس النواب:يقول المؤتمر مثل تظاهرة هامة وكان هناك إهتمام كبير من قبل فخامة الاخ رئيس الجمهورية وكان حظوره لافتاً ودافعاً في نفس الوقت لما له من إعطاء اهمية بالغة للإسهام الجدي لعملية التنمية في اليمن، وخاصة من قبل الاشقاء في دول الخليج العربي إضافة إلى الدولة المضيفة بريطانيا، موضحاً ان ماحصلت عليه اليمن يعد مكسباً كبيراً، والامل الكبير انها حسب تصريحات ودعوة الاخ الرئيس للاخوة المانحين ان يشرفوا بأنفسهم على تنفيذ المشاريع الإنمائية في اليمن بعيداً عن اي تدخل محلي يمني، وهذه في حد ذاتها بادرة مطمئنة للمانحين للتسابق بدعم اليمن وإنتشاله من وضعه الرامن.

وحول الدور الرقابي لمجلس النواب ورؤيته في هذا الاتجاه اضاف الاخ/عبد الكريم جذبان قائلاً:يبدو لي انه لم تحدد معالمه الآنية في التعامل والتنفيذ ولانستطيع ان نقدم اي رؤية بذلك.. وأنا اعتقد ان الامة العربية وتأخرها سببه عدم الاهتمام بالتنمية البشرية لان الكادر البشري تثقيفه وتطويره وتنمية مواهبه والاهتمام بالجانب التعليمي جاء متأخراً جداً حيث نلاحظ في الدول التي سبقتنا كثيراً في هذا المجال يرصدون الاموال الطائلة للبحث العلمي، بينما نحن آخر مانهتم به الجانب التعليمي مشيراً إلى اهمية إتجاه الحكومة إلى هذا المجال والذي سيرفع اليمن إلى مصاف الدول المتقدمة.. مؤكداً في ختام تصريحه للصحيفة آمله في الحكومة بأن تتعامل بشفافية مع المانحين حتى يطمئنوا وأنا على ثقة بأنهم سيمدون يد العون بسخاء.

هموم ومشاكل وطموحات التعليم الجامعي في حديث صريح مع رئيس جامعة عدن

د. عبدالوهاب راوح لـ (14 أكتوبر):

بتوجيهات ورعاية فخامة رئيس الجمهورية وصل التعليم العالي إلى كل مناطق الوطن

جامعة عدن تستوعب اليوم ألف أستاذ بين بروفسور ومعيد

الحديث عن جامعة عدن هو حديث عن تاريخ هذه المؤسسة العلمية الناجحة.. فتاريخها مشهود منذ التأسيس من أنها إحدى أكبر الجامعات اليمنية مكانة في أداء رسالتها. ومنذ أن خطت بلادنا التعليم الأكاديمي سبيلاً إلى الرقي نحو الآفاق العلمية كان لجامعة عدن نصيب في رفد المجتمع بكفاءات علمية وأدبية وتقنية مشهودة. لقد كان لقياداتها التي توالت عليها حتى يومنا هذا دور ريادي في صناعة هذه المكانة وها هو الدكتور عبدالوهاب راوح رئيس جامعة عدن يواصل المشوار في ما بدأه الآخرون وبنجاح واقتدار يدير عجلة مكنة هذه الجامعة المرموقة.. ولقد تحدثنا إلى الرجل بكثير من الصراحة عن دور الجامعة اليوم وعن مشكلات التعليم العالي وقضايا أخرى قطعنا التواصل موعداً طارئاً معه.. ووعدنا أن نواصل الحوار لاحقاًونستكمله .. وقد كانت حصيلة لقائنا القصير هذه النفحة الطيبة من الحديث.. نقدمها لقارئنا العزيز.

أجرى اللقاء/ نجيب صديق/ أثمار هاشم - ت/ علي الدرب

الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي استوعبت كلأركان العملية التنموية لمؤسسات التعليم العالي

■ كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، نحن بحاجة لتسليط الضوء على هذه الاستراتيجية ومدى أهميتها بالظرف الراهن؟

●الاستراتيجية العامة لتطوير التعليم العالي بدأت بها الوزارة منذ أيام الأستاذ الدكتور يحيى الشعيبي وتأتي هذه الاستراتيجية في إطار مشروع تطوير التعليم العالي الذي أعد من قبل البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التعليم العالي واستمر العمل بها أثناء تشرفنا بحقيبة وزارة التعليم العالي وصدرت هذه الاستراتيجية من قبل مكتب متخصص تابع لجامعة اكسفورد في بريطانيا، والحقيقة أن هذه الاستراتيجية تعثرت كثيراً وذلك لكون الخبرة المرجوة في إعدادها أخذت وقتاً طويلاً في البحث عنها واستطيع القول إن الاستراتيجية التي صدرت أخيراً وأقرت من قبل مجلس الوزراء جاءت بمستوى علمي مستوعب كل أركان العملية التنموية لمؤسسات التعليم العالي وللنهوض بواقع البحث العلمي وللنهوض أيضاً بوظائف الجامعة التعليمية والبحثية والاقتصادية والثقافية، الاستراتيجية شاملة ولديها خطة تنفيذية أعدت من قبل الأخ نائب وزير التعليم العالي، وهذه الخطة أقرت من خلال مناقشات ومداولات تمت مع أوساط من المجتمع المدني ومع أوساط أكاديمية، بمعنى الوزارة لديها اليوم مرجعية جادة في ما يخص النهوض بواقع التعليم العالي. والأخ الكريم الأستاذ صالح باصرة يعمل جاهداً على تفعيل هذه الاستراتيجية وإخراجها بشكل برامج مزمنة ستأخذ طريقها إلى التنفيذ، ولكن أرجو أن ندرك جميعاً أن النهوض بمؤسسات التعليم العالي يحتاج إلى وقت وجهد حيث النتائج لا تأتي سريعة، وأرجو ألاّ نستبطئ النتائج في ما يخص مخرجات هذه الاستراتيجية التي تحتاج إلى بعض الوقت.

مشكلات التعليم العالي

■ ما هي مشكلات التعليم العالي الحالية القائمة التي تلامسونها وما هي وسائل الخروج منها والحلول لمشكلات التعليم العالي؟

● مشكلات التعليم العالي في بلادنا كثيرة وكل ما هناك مشكلات معناه أن لدينا طموحاً لتجاوز الواقع حتى وإن كان الواقع في كثير من جوانبه موضع رضا وتقدير، التعليم العالي منذ الوحدة المباركة قطع شوطاً كبيراً، وذلك بفضل الرعاية الكريمة التي يوليها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح - حفظه الله- لهذا القطاع الذي يأتي ايضاً في سياق رعايته للإنسان اليمني إجمالاً، كانت لدينا جامعتان عدن وصنعاء وبعد الوحدة أرتفع عدد الجامعات الحكومية إلى (٨) جامعات ولدينا اليوم (١٠) جامعات أهلية وبالطريق (٣) جامعات قيد الدراسة ومن ضمنها الجامعة اليمنية الأردنية إلى جانب الجامعة اللبنانية الجاري أستكمال إجراءاتها للإعلان عنها، هذه الوفرة في الجامعات اليمنية تستوعب ما يقترب من ربع مليون طالب مع ملاحظة أن خطة القبول لهذا العام الحالي (٦٠) ألف طالب، هناك أيضاً ما يقترب من (٤) آلاف استاذ جامعي في عموم جامعات الجمهورية اليمنية، عدن تستوعب منهم ما يزيد عن (١٠٠٠) أستاذ بين بروفسور ومعيد، وتأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد أعضاء هيئة التدريس، هذه الجامعات تضم ما يزيد على (١٠٠) كلية وما يزيد على (٤٠٠) قسم مكرر إذاً نستطيع القول إن لدينا بنية أكاديمية محترمة في الجمهورية استطاع التعليم العالي أن يصل إلى الريف وإلى المحافظات النائية على سبيل المثال جامعة عدن فيها (٨) كليات تقع خارج المحافظة في لحج، أبين، الضالع، شبوة تغطي (٥) محافظات، استطاعت الجمهورية والحكومة برعاية الأخ الرئيس أن يوصل التعليم العالي إلى الريف، المدن النائية، عواصم المحافظات وإلى المدن النائية في الجمهورية، إن البنية التحتية متوفرة، ولكن الطموح اليوم يجعلنا نتجاوز مرحلة تقديم الخدمة إلى مرحلة تحسينها، الكم متوفر ولكن الكيف هو التحدي الرئيسي الذي يواجهنا اليوم ويتمثل الكيف بما يعرف بالجودة والنوعية وتحسين مخرجات التعليم العالي، التحدي الثاني لدينا موضوع يتمثل في تحسين الموارد وتعزيز الموارد الذاتية للجامعات، الجامعات اليمنية تعتمد على الانفاق الحكومي بنسبة ٩٨٪ ولا شك أن الجامعات اليمنية تأتي مفردة من مفردات الانفاق العام فلدينا الصحة، الطرقات، الجيش، القضاياً الأمنية بمعنى أن فاتورة الموازنة العامة للدولة متعددة وكلها تتنافس على موقع الصدارة في الانفاق فالتعليم العالي في إطار ملف التنمية البشرية أيضاً يأخذ الصدارة والتعليم إجمالاً اليوم يأخذ الصدارة في الانفاق حيث يتجاوز ٢٠٪ من الانفاق العام ولكن يجب أن ندرك أن الانفاق العام مهما كان سخياً سيبقى التحدي قائماً، وهذا يقتضي أن تعمل الجامعات بسياسة عامة للحكومة على إيجاد ما يعرف بالوظيفة الاقتصادية للجامعات وتتمثل هذه الوظيفة في تأمين الموارد الاقتصادية للجامعات، وهنا استدرك بأن هذا المورد الداخلي والذاتي لن يكون على كاهل أباء الطلبة، وانما خلال موارد أخرى، جامعة عدن اليوم لديها خطة طموحة في هذا الجانب وأرجو أن تعمل على إخراجها بالتعاون مع قيادة المحافظة والمجلس المحلي وبرعاية كريمة من الأخ الرئيس في هذا الجانب، الخطة الآن قيد الدراسة وتجري عملية إعداد الآليات لها وأرجو أن تتوفق في هذا الجانب، التحدي الثالث في مجال التعليم يتمثل في إعادة هيكلة وظيفة مؤسسة التعليم العالي، مؤسسة التعليم العالي استطيع أن أقول إن أكثر من ٤٠٪ من وظائف مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية وظيفة تربوية بمعنى أن ٤٠٪ من كليات الجامعات اليمنية كليات تربوية فإن تأخذ الوظيفة التربوية هذه النسبة لاشك انها تفوق حاجة السوق بمعنى بما كان يعرف سابقاً بـ يمننة المعلم أقتضى التوسع والتشجيع والدعم لإنشاء كلية التربية، اليوم نحن بحاجة أن نعيد النظر في هذا الكم الهائل من كليات التربية التي تستوعب ما يفوق (٨٠) ألف طالب، باختصار شديد الجامعات اليمنية تضم ما يقرب من ٤٠٪ من كلياتها كليات تربوية، وهذا يمكن أن نطلق عليه بإعادة هيكلة وظيفة مؤسسات التعليم العالي بمعنى أن كلية خارج نطاق عاصمة المحافظة هي كلية تربوية، هذا التبسيط في إنشاء الكليات في فترة أدت وظيفتها وأرجو اليوم أن يعاد النظر في هذه الوظيفة من خلال إعادة الهيكلة التي تقتضي متطلبات ومدخلات كبيرة نرجو أن تعمل الحكومة والجامعات على تجاوزها وحلها وأنا على ثقة كبيرة بأن شخصية الأخ الأستاذ عبدالقادر باجمال رئيس الوزراء رئيس المجلس الأعلى للجامعات يتبنى هذا الملف ويعمل جاهداً على تفصيله وتنفيذه وهو يعد شخصية مستوعبة لهموم مؤسسة التعليم العالي ويمثل عاملاً مساعداً في إنجاح النهوض بواقع هذه المؤسسات وإعادة النظر في وظائفها.

التحديات الثلاثة:

١) مطالب الجودة والنوعية بمعنى استيفاء مطالب الكم ونحن نتجه نحو مرحلة الكيف.
٢) إيجاد الوظيفة الاقتصادية للجامعة من خلال مواردها الذاتية.
٣) إعادة وظيفة هيكلة مؤسسة التعليم العالي التي يغلب عليها الوظيفة التربوية

■ عند زيارة ميدانية لأوضاع الكليات وجدنا أنها تعيش حالة سيئة ما هي وجهة نظركم لانتشال وضعيتها؟

●هناك أوضاع في كليات الفروع المدرسة الابتدائية أعلى منها في زنجبار المكتبة في صندقة، الشباب في يافع في الغرفة (٤) أشخاص والأرض تراب، في زنجبار المبنى كان معسكراً، لم يعد هناك نافذة ليس هناك بلاط أو ماء أوحمامات، حاولنا تجاوز مشكلة كلية الآداب وأحضرنا مضختين، إجمالاً نقول ان هناك بعض النواقص في كليات الفروع وبعض الكليات في جامعة عدن تتمثل في استيفاء جوانب البنية التحتية، قضايا الصيانة، نواقص كثيرة في المستلزمات التعليمية نواقص كثيرة في مجال توفير عضو هيئة التدريس وفق المعايير المتعارف عليها واستطيع القول إن ما تم تحقيقه يمثل موضع شكر وتقدير وهنا أجدها فرصة لا شكر الإدارات السابقة ممثلة بالأخ الكريم د. صالح باصرة والأخ عبدالكريم راصع ونحن نرجو أن نعمل في إطار المشوار ونكمل النواقص ونتجاوز كثيراً من الأمور، ولا أنكر أن هناك نواقص ولكن أرجو أن ندرك اننا بظروفنا أن نبدأ من البدايات الكاملة فلا نخجل من البدايات ولنعمل على تجاوز أوضاعنا.

نعترف بوجود نواقص ولكن لدينا طموحاً لتجاوزها